فظن لذلك انه يلزم ان يكون الانسان غير انسان. ومثال ذلك ايضًا قول القائل: زيد غير عمرو، وعمرو انسان، فزيد غير انسان.

واما التغليط الذي يعرض من اخذ المقيّد مطلقًا فمثل ان يقول القائل[٢]: ان كان ما ليس بموجود فهو متوهم، والمتوهم موجود، فما ليس بموجود فهو موجود؛ او 167a
يقول: ان كان ما هو موجود متوهمًا ليس بموجود، فما هو موجود فليس بموجود. وهذا انما يصدق اذا قيّد لا اذا اطلق، وذلك ان ما ليس بموجود خارج الذهن فهو موجود في الوهم لا باطلاق؛ وكذلك ما هو موجود في الوهم فهو غير موجود خارج الوهم لا باطلاق[٣]. وانما يعرض الغلط في هذا الموضع اذا عرض ان يكون 5-10
الخلاف بين المطلق والمقيّد في المعنى يسيرًا وخفيًّا، وكلما كان الخلاف اخفى كان الغلط فيه اكثر والوقوف على وجه الغلط فيها اعسر، وكلما كان اظهر كان الغلط فيه اقل والوقوف عليه اسهل وذلك يختلف بحسب المواد. وفي بعض المواضع يمكن ان يعرض غلط ليس يسهل حلّه، وفي بعض المواضع يعرض فيه غلط يسهل حلّه. ومثال ذلك ان يقول قائل: الزنجي اسود، والزنجي ابيض الاسنان، فالزنجي اذن[٤] اسود ابيض معًا؛ فإنه قد يمكن ان يعرض في مثل هذا هذا الغلط اذ كان الخلاف الذي بين سواد الزنجي وبياض اسنانه خفي، ولذلك يمكن ان يسلّم انسان ما ان الزنجي اسود ويسلّم انه ابيض من قبل بياض اسنانه ولكنه[٥] ليس بخفي جدًا، 15
ولذلك قد يسهل على كثير من الناس حلّه. وفي بعض المواضع لا يقع في ذلك غلط لظهور الخلاف بينهما، مثل ان يقول قائل[٦]: الزنجي انسان اسود، والانسان ابيض، فانه ليس يعرض عن هذا القول ان يظن ان الانسان الاسود ابيض اذ كان الابيض والأسود صنفين من الناس معلومين والخلاف بينهما ظاهر جدًا ومكشوف للجميع، ولذلك ليس يمكن احد[٧] ان يسلّم ان الانسان الزنجي اسود والانسان ابيض ويمكن ان يسلّم ان الزنجي اسود وابيض من قبل اسنانه. 20

واما الموضع الذي يعرض الغلط فيه من اغفال احد شروط التبكيت فذلك يقع من عدم المعرفة بشروط القياس المنتج للتبكيت وعدم معرفة شروط النقيض، وذلك ان النقيض ليس هو الذي يناقض في اللفظ فقط بل وفي المعنى، اعني ان يكون المعنى بعينه في القضية الموجبة هو بعينه المعنى في القضية السالبة التي يقابلها من

جميع الجهات. وانما يكون كذلك اذا كان المعنى المحمول فيهما واحدًا والموضوع واحدًا، وتكون سائر الشرائط التي تشترط بعينها في احدى القضيتين المتقابلتين هي 25
بعينها مشترطة في الثانية من زمان ومكان وجهة وغير ذلك مما قيل في الكتاب المسمى «باري ارميناس». وانما كان هذا الموضع مغلطًا لأن بعض الناس يرى انهم اذا نقضوا القضية التي يدّعيها الخصم انهم قد[٨] بكتوا من غير ان ينقضوها على الشروط التي حدّدت فيما سلف، مثل ان يضع واضع ان هذا ضعف لهذا فبيّن مبيّن 30
انه ليس بضعف، ويكون قولنا فيه انه ليس بضعف يصدق عليه بجهة غير الجهة التي صدق بها انه ضعف، فيظن لفاعل لهذا انه قد بكت، مثل انه يصدق ان الخط ضعف للخط من جهة الطول وغير ضعف من جهة العرض اذ كان الخط 35
طول لا عرض له.

واما التغليط الذي يعرض من قبل المصادرة على المطلوب الأول فذلك يقع على عدد الانحاء التي يمكن ان يؤخذ فيها مقابل الشيء عند السؤال على انه غير المقابل، اعني مقابل الشيء الذي يقصد ابطاله، فيقع بذلك التبكيت وذلك اذا قرن بالشيء نفسه على ما تبيّن في المقاييس التي تركب من المتقابلات. وهي صنفان: مصادرة على مقابل المطلوب وهي التي ذكرها ارسطو ها هنا لأنها[٩] التي يعرض لها[١٠] التبكيت اكثر ذلك، ومصادرة على المطلوب نفسه. وقد قيل في الانحاء التي يمكن ان يعرض منها هذا العارض حقيقة في «كتاب القياس»، وفي الانحاء التي يظن انه قد عرض هذا ولم يعرض في «كتاب الجدل».

واما الموضع الذي[١١] يعرض فيه التغليط في التبكيت من قبل اللاحق فالسبب 167b
فيه توهم عكس الموجبة الكلية كلية. مثال ذلك انه اذا كان عند الانسان ان كل حامل منتفخة الجوف فقد يغلب على ظنه ان كل منتفخة الجوف حامل. ومن هذا الموضع يعرض كثيرًا الغلط للحس حتى يظن بالمرار مثلاً انه عسل لمكان الصفرة 5
التي احسّها في العسل، ويظن بالأرض انه[١٢] امطرت لأنه احسّ ان الأرض الممطرة مبلولة وهذا ليس بصحيح، ولذلك قيل انه لا ينتج قياس[١٣] من موجبتين في الشكل الثاني. وقياس العلامة الذي يكون في الخطابة قد يكون من موجبتين في الشكل الثاني لأن امثال هذه الاقيسة قد تستعمل في الخطابة من الأمور التي تلحق 10
الطرفين، مثل اذا أراد الخطيب ان يبيّن ان هذا زان اخذ الذي يلحق[١٤] الزاني وهو